



لمحة موجزة

ما زال وقف إطلاق النار المتبادل الذي أوقف عملية "الرصاص المسكوب" الإسرائيلية على غزة هشاً حيث تحدثت أحداث عنف على نطاق صغير بشكل شبه يومية. وفي خضم هذا العنف، فشلت الوساطة المصرية في المفاوضات بين إسرائيل وحماس التي كانت تهدف لإطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين لقاء الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جيلعاد شاليط من قبل حماس. وبعد فشل المحادثات، قررت الحكومة الإسرائيلية تشديد ظروف اعتقال سجناء حماس والجهاد الإسلامي في السجون الإسرائيلية، بالإضافة إلى اعتقال قيادات سياسية عليا في حركة حماس في الضفة الغربية بادعاء عضويتهم في حركة حماس. وقد أدت هذه التطورات إلى تلاشي فرص الوصول إلى اتفاقية وقف إطلاق نار مستقرة وتخفيف للحصار على معابر غزة.

بالنسبة لمعظم السكان في غزة، لم تحدث أية تغييرات على نظام الإغلاق والحصار خلال شهر آذار مع تدهور في حرية الوصول إلى العلاج الطبي خارج قطاع غزة بشكل كبير. وبعد السيطرة على دائرة التحويلات الطبية إلى الخارج بتاريخ 22 آذار من قبل سلطات حماس في غزة، أوقفت وزارة الصحة في رام الله كافة الموافقات وتمويل أية طلبات تحويل جديدة. وبدون هذه الموافقة من وزارة الصحة في رام الله، لا تسمح السلطات الإسرائيلية والمصرية للمرضى من مغادرة غزة عبر معبري إيريز ورفح.

وقد أدى هذا التطور إلى تدهور في الأوضاع الصعبة أصلاً للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة وإلى وقف كافة التحويلات للعلاج الطبي في الخارج مما يهدد حياة المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة.

قائمة بالمحتويات

لمحة موجزة لشهر آذار
الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية
الحماية
حماية الأطفال
تشريد الفلسطينيين
أثر الجفاف على الزراعة
حرية الوصول والعبور
قطاع غزة
الحماية
حماية الأطفال
حرية الوصول والعبور
الصحة
التمويل
قلق بخصوص برامج الضفة الغربية
تحديث حول التمويل إلى غزة
تحديث بخصوص صندوق الاستجابة الإنسانية

ومن ناحية أخرى، استمر المنع الشامل على إدخال مواد البناء وقطع الغيار لصالح البنية التحتية العامة والمدخلات الصناعية إلى غزة، بالإضافة إلى قيود على إدخال السيولة النقدية مما أدى إلى منع تنفيذ معظم نشاطات الإنعاش المبكر المخطط لها. بالإضافة إلى ذلك، إجراءات الاستيراد للسلع المسموح بها بقيت خاضعة لمعايير غير واضحة أو ثابتة. وبالرغم من ذلك، وخلال شهر آذار، لوحظت بعض إجراءات التخفيف البسيطة، بما يتضمن إدخال سلع غذائية كان يمنع إدخالها في الماضي وتصدير عدد محدود من حمولات شاحنات الزهور.

أن الأثر الإجمالي للحصار المستمر على غزة وعلى معيشة السكان – المزارعين، مربّي المواشي، والصيادين تحديداً – تأثر بشكل إضافي بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الوصول إلى الأراضي الزراعية على طول الحدود ومناطق الصيد إلى أبعد من ثلاثة أميال بحرية بعيداً عن الشواطئ.

في الضفة الغربية، لوحظت تدهور إضافي على ظروف المجموعات الهشة نتيجة لعدة عوامل، منها القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية المرور والعبور، وتشريد السكان من منازلهم وكميات غير كافية من مياه الأمطار. طبقاً لآخر دراسة أجراها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ما يزيد عن 20% من السكان ممن هم قادرين على العمل ومستعدون للعمل هم من العاطلين عن العمل حالياً، وما يقرب من 47% من السكان يعيشون تحت خط الفقر. بالنظر إلى التمويل الضعيف جداً لمشاريع الضفة الغربية، بما يتضمن تمويل عملية المناشدة الموحدة لعام 2009 التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجموعات الهشة، فإنه يتوقع حصول تدهور إضافي للظروف الإنسانية في الأشهر القادمة.

خلال شهر آذار، هدمت عشرة مباني في الضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد 44 شخص، بما فيهم 29 طفلاً. وقد حصلت جميع عمليات الهدم في وحول القدس. وهناك الآلاف من السكان الفلسطينيين في نفس المنطقة يعيشون تحت خطر التشريد؛ وأمر الهدم والإخلاء للمنازل التي أصدرت والتي وصلت إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال شهر آذار تهدد ما لا يقل عن 420 شخص بالتشريد.

حصلت إعادة هيكلة نظام الإغلاق الداخلي في شمالي الضفة الغربية خلال شهر آذار بعد إزالة إحدى الحواجز العسكرية (الراس) وإعادة نصب حاجز عسكري آخر في منطقة أخرى (بيت ايبا) مما أدى إلى تحسين عملية الوصول بين محافظتي طولكرم وقلقيلية في المناطق إلى الشرق من الجدار، بالإضافة إلى العديد من الانعكاسات على حرية العبور والمرور للسكان. وبادرت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر بالعمل على بناء أربعة مقاطع من الجدار في الضفة الغربية (اثنان من المقاطع تتضمن إقامتها في مواقع جديدة بدل من المواقع القديمة) وتوسيع نظام التصاريح في إحدى المناطق. تقع كل المقاطع داخل الضفة الغربية بشكل يتعارض مع الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز 2004.